

أكدت إعداد خطط تدريبية لدعم المعلمين في تطبيقها داخل الصفوف الحجرف: تطوير المناهج الدراسية يستند إلى معايير وطنية وتربوية حديثة



دلال الحجرف

وتدعم الانتقال التدريجي من التعليم التقليدي إلى التعلم النشط والفعال. وذكرت أن منهج الرياضيات الجديد مبني على معايير دقيقة تساهم في رفع كفاءة الطالب، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز مشاركته الفعالة في المسابقات الخليجية والعربية، كونه يواكب التوجهات العالمية ويعتمد على مرجعيات دولية مثل اختبارات TIMSS، مما يساهم في إعداد جيل قادر على المنافسة عالمياً، مشيرة إلى أن فرق التوجيه الفني ستعمل بالتعاون مع الإدارات المعنية في الوزارة على تنفيذ خطط تدريبية موسعة تستهدف المعلمين والمعلمات، بهدف تعزيز قدراتهم على تطبيق المناهج المطورة داخل الصفوف الدراسية.



وزارة التربية

أكدت الموجه العام لمادة الرياضيات بالتكليف في «التربية» دلال الحجرف أن الوزارة تسعى بشكل حثيث إلى تطوير العملية التعليمية، انطلاقاً من توجهات وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي، وحرصه على تطوير المناهج وفق أسس علمية وتربوية حديثة، مستندة إلى معايير وطنية تراعي حاجات المتعلمين، وتستشرف المستقبل بما ينسجم مع رؤية «كويت جديدة» 2035.

وقالت الحجرف في تصريح صحفي إن المناهج المطورة للرياضيات وغيرها من المواد تهدف إلى تمكين المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة للحياة المعاصرة، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في تنمية المجتمع، مشيرة إلى أن هذا التوجه يراعي التوازن بين الهوية الوطنية والانفتاح على المعايير التعليمية العالمية.

وأضافت أن أبرز ما يميز المناهج الجديدة التركيز على بناء الشخصية المتكاملة للطالب، من خلال تعزيز القيم والهوية الوطنية، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعلم الذاتي، إلى جانب التركيز على المهارات المرتبطة بوظائف المستقبل، بما في ذلك المفاهيم الرقمية والرياضية المتقدمة، ومواكبة متطلبات الدراسات والاختبارات الدولية.

وبيّنت أن تطوير المناهج شمل حتى الآن صفوف المرحلة الابتدائية والمتوسطة، وسينعكس أثره بشكل مباشر على أداء الطلبة ومهاراتهم، حيث تم تصميم المحتوى بطريقة تراعي الفروق الفردية،

حريصون على مواصلة الجهود لتعزيز السياسات الوطنية لضمان حصول هذه الفئة على أفضل الخدمات

الحويلة ترأست الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



جانب من الاجتماع



الحويلة مترسة اجتماع اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة

الإعاقة بالإضافة إلى بحث المستجدات وأبرز التحديات وسبل معالجتها في الفترة المقبلة. وأكدت حرص اللجنة على مواصلة الجهود الرامية لتعزيز السياسات والبرامج الوطنية لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على أفضل الخدمات الممكنة بما يعكس التزام دولة الكويت الكامل باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها للجهود الإنسانية الرائدة للدولة في هذا المجال.

الضوء على أهمية التدخل المبكر للاعاقات التطورية ومناقشة المقترحات المتعلقة بإنشاء حضانات متخصصة تلبي الاحتياجات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف تحسين جودة حياتهم وتسهيل دمجهم الكامل في المجتمع.

وأضافت أن الاجتماع تناول أيضاً استعراضا لتقارير الجهات الأعضاء حول ما تم إنجازه في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

ترأست وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة رئيسة اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدكتورة أمثال الحويلة الاجتماع الثاني للجنة حيث تم استعراض عدد من الموضوعات المهمة في إطار تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

وقالت الحويلة في تصريح صحفي أمس إن اللجنة بدأت اجتماعها بعرض مرئي يسلط

«الأشغال»: 2126 بلاغاً خلال يوليو الماضي

أعلنت وزارة الأشغال العامة، أمس، أن إجمالي البلاغات التي تم التعامل معها عبر بدالة الطوارئ بلغ 2126 خلال يوليو الماضي.

وأوضحت الإحصائية الواردة على الموقع الإلكتروني للوزارة، أن محافظة الفروانية احتلت الصدارة في عدد البلاغات بـ 647، تلتها «الجهراء» بـ 302، ثم الأحمدية بـ 281، فالعاصمة بـ 267.

أما محافظة حولي فسجلت 198 بلاغاً، و«مبارك الكبير» 97، والطرق السريعة 183، وقطاع الهندسة الصحية 151 بلاغاً.



وزارة الأشغال

أكد أن المشروع يأتي في إطار مرحلة الحزم وتعزيز الحوكمة والرقابة

عيسى : المرحلة الأولى من «ربط التعاونيات إلكترونياً» تستهدف 76 جمعية

النظام الذكي يتطور ذاتياً وفقاً للسلوك الاستهلاكي وحركة المخازن وأنواع وكميات المواد المتداولة



كل جمعية تحتفظ بصلاحيات كاملة لكنها مطالبة بالالتزام باللوائح المنظمة لعملها

الأداء الإداري، مؤكداً أن هذا التوجه يتماشى مع سياسة الدولة العامة في التحول الرقمي.

وبين أن الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى قاعدة بيانات ضخمة تشمل التوقيت والسلوكيات الاستهلاكية ونمط كل جمعية، ليقدّم مقترحات دقيقة في مجالات التسويق، والإدارة، وعدد ونوعية الموظفين. ولفت إلى أن الوزارة ستتعاون مع شركة «مايكروسوفت» في هذا الإطار.

وأكد عيسى أن أي نقاط ضعف تظهر خلال التطبيق ستناقش مع مجلس إدارة الجمعية المعنية لمعالجتها، مشيراً إلى أن تطبيق التحول الرقمي الكامل سيُلغِي احتمالية وجود جمعيات خاسرة، وسينعكس إيجابياً على جودة الخدمات المقدمة في مختلف المناطق، إلى جانب تعظيم إيرادات الدولة.

واختتم بالتأكيد على ضرورة إنهاء النمط التقليدي في إدارة الجمعيات، الذي ساد منذ التحرير، والانطلاق نحو تحول رقمي شامل يواكب تطلعات الدولة والمجتمع.



النظام الإلكتروني سييسهل الخدمات

التقليدية التي كانت تؤدي أحياناً إلى إفراغ الأرفف قبل الجرد وتعطيل العمل في يوم الجرد، بينما يسمح النظام الجديد بالحفاظ على انسيابية البضائع وتدقيقها، مؤكداً أنه سيتم تدريب موظفي الجمعيات كافة على هذا النظام الذي يقلل الوقت والجهد.

وأشار إلى أن الوزارة تملك حالياً غرفة تحكم مركزية تقوم بمراقبة أنظمتها بشكل لحظي، على أن تصاف إليها لاحقاً أعمال الجمعيات التعاونية، بما في ذلك ربط الكاميرات الأمنية داخل الجمعيات، تمهيداً للربط مع وزارة التجارة لرفع مستوى الشفافية والرقابة.

وكشف عن أن المرحلة الثالثة من المشروع تشمل إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الجمعيات التعاونية، بما يساعد مجالس الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة لرفع الإيرادات وتحسين

هناك حاجة لعدد كبير من المراقبين الماليين والإداريين لضمان تغطية جميع الجمعيات

تطبيق الرقابة الفعلية من شأنه أن يقلل من الهدر والتلاعب ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات

المرحلة الثانية من المشروع تشمل اعتماد نظام الجرد الإلكتروني بدلا من الأساليب التقليدية

المرحلة الثالثة تتضمن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الجمعيات التعاونية

على المساهمين، إضافة إلى تمكين الجمعيات من تقديم خدمات اجتماعية أوسع مثل رحلات العمر، والمهرجانات، والشاليهات، والخدمات التجميلية داخل المنطقة.

وتحدث عيسى عن المرحلة الثانية من المشروع، التي تشمل اعتماد نظام الجرد الإلكتروني، مشيراً إلى أنه سيحل محل الأساليب

وسرية هذه المعلومات، ولا يحق لأي موظف في قطاع التعاون الاطلاع عليها ما لم يكن ضمن الفريق المخول بالرقابة المالية والإدارية. ولفت إلى أن تطبيق الرقابة الفعلية الشاملة من شأنه أن يقلل من الهدر والتلاعب، ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة، ويزيد من المبيعات والأرباح، ويعزز الأرباح الموزعة

تضم 5 أسواق مركزية، تتطلب أكثر من مراقب مالي وإداري، في حين قد تكتفي جمعيات أخرى أصغر بعدد أقل، مؤكداً أن الربط الآلي سيساهم في تقليل الحاجة للعنصر البشري ويوفر الوقت والجهد.

وأكد أن الاطلاع على بيانات الجمعية مقصور فقط على الجهات الرقابية المختصة، نظراً لحساسية

الجمعية وتوافق نظامها مع اللوائح، يمكن حينها اعتماد تقاريرها رقمياً دون الحاجة للرجوع اليدوي. وفيما يتعلق بتوزيع المراقبين، أشار عيسى إلى أن هناك حاجة لعدد كبير من المراقبين الماليين والإداريين لضمان تغطية جميع الجمعيات بشكل كاف، موضحاً أن جمعية مثل صباح الأحمد، التي

مبلغ يدخل أو يخرج فوراً وبشكل مباشر. كما تشمل الرقابة الإدارية جميع البيانات المتعلقة بتعيين الموظفين، الإجازات، الحضور والانصراف، إضافة إلى معلومات الموردين، والمبيعات، وحتى المساهمين.

وأردف أن النظام الذكي يتطور ذاتياً بالتوازي مع كل جمعية، وفقاً لسلوكها الاستهلاكي وحركة مخازنها وأنواع وكميات المواد المتداولة فيها، مشيراً إلى أن الوزارة تدرب المراقبين الماليين والإداريين على قراءة وتحليل هذه البيانات، ومراقبة أي حركة غير طبيعية فور وقوعها، مما يتيح للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات الفورية وطلب الإيضاحات من الجمعية.

وشدد على أن كل جمعية تحتفظ بصلاحياتها كاملة، لكنها ملزمة بالالتزام باللوائح المنظمة لعملها، وأي تجاوز سيُكشف عبر النظام الآلي. وإذ أُنشِئت التزم

نسبة تدفق البيانات بشكل صحيح من الجمعيات المشاركة تصل إلى 95 في المئة



الرقابة المالية أصبحت لحظية إذ يتم رصد جميع العمليات داخل الجمعية من رواتب وموردين ومدفوعات

قال الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية

بالتكليف د.سيد عيسى إن مشروع تطوير نظام العمل التعاوني وربط الجمعيات التعاونية إلكترونياً يأتي في إطار مرحلة الحزم وتعزيز الحوكمة والرقابة، انسجاماً مع التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي الشامل في مؤسسات الدولة.

وأضاف عيسى خلال لقاء على تلفزيون الكويت أن الوزارة بدأت بالمرحلة الأولى من المشروع التي تستهدف الربط مع 76 جمعية تعاونية إلكترونياً، لتشمل المخزونات الاستراتيجية، والتقارير المالية والإدارية، وجميع المعلومات الحيوية، مبيناً أن نسبة تدفق البيانات بشكل صحيح من الجمعيات المشاركة تتراوح حالياً بين 95 في المئة و100 في المئة.

وأشار إلى أن الرقابة المالية أصبحت لحظية، إذ يتم رصد جميع العمليات داخل الجمعية، من رواتب وموردين ومدفوعات، بحيث تتم مراقبة أي